

Distr.: General
22 August 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

طلب إدراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة الثالثة والستين
طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن ما إذا كان إعلان استقلال
كوسوفو من جانب واحد موافقا للقانون الدولي
رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لصربيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيا رسالة سلّمها اليوم وزير الخارجية في جمهورية صربيا فوك يريميتش إلى نائبة الأمين العام للأمم المتحدة (انظر المرفق)، تتضمن طلب جمهورية صربيا إدراج بند تكميلي عنوانه ”طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن ما إذا كان إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد موافقا للقانون الدولي“، في جدول أعمال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، تحت العنوان واو، ”تعزيز العدالة والقانون الدولي“، على أن يُنظر لاحقا في هذا البند مباشرة في جلسة عامة للجمعية العامة.

أكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) بافليه يفرموفيتش

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لصربيا لدى الأمم المتحدة

وفقا للمادة ١٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يشرفني أن أطلب إدراج بند تكميلي بعنوان "طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن ما إذا كان إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد موافقا للقانون الدولي"، في جدول أعمال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، تحت العنوان و، "تعزيز العدالة والقانون الدولي"، على أن يُنظر لاحقا في هذا البند مباشرة في جلسة عامة للجمعية العامة.

ووفقا للمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أرفقت طيا بهذا الطلب مذكرة إيضاحية (انظر الضميمة).

أكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) فوك يريميتش

مذكرة إيضاحية

أعلنت مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو، وهي مقاطعة في جمهورية صربيا خاضعة لإدارة الأمم المتحدة عملاً بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الاستقلال من جانب واحد في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

ومع أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء لم تعترف باستقلال كوسوفو، فإن هذا العمل ما برح يسبب عددا من الخلافات والانقسامات داخل المجتمع الدولي.

إن جمهورية صربيا ما فتئت تسعى باستمرار إلى التوصل لحل توافقي لمسألة كوسوفو عبر المفاوضات ضمن إطار الأمم المتحدة.

ونحن نرى أن الطريقة المعقولة الأكثر استنادا إلى المبادئ التي تسمح بتخطي العقاب التي يمكن أن تزعزع الاستقرار المترتبة على إعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد هي في نقل هذه المسألة من الساحة السياسية إلى الساحة القانونية. فمن شأن هذه المقاربة أن تسهم، بالإضافة إلى خفض التوتر الدبلوماسي الناشئ منذ إعلان الاستقلال من جانب واحد، في تعزيز سيادة القانون في العلاقات الدولية. إن صربيا، إذ تضع هذا الأمر في اعتبارها، تعتبر أن للجمعية العامة للأمم المتحدة، بحكم السلطات والمهام التي أناطها بها ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة المواد ١٠ و ١٣ و ٩٦ منه، دورا حيويا تضطلع به في هذا الصدد.

إن جمهورية صربيا تعتقد أن فتوى صادرة عن الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة - محكمة العدل الدولية - ستكون ملائمة بشكل خاص لهذه الحالة المحددة المتعلقة بالوقوف على ما إذا كان إعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد موافقا للقانون الدولي.

إن المجتمع الدولي يعتبر أن الفتاوى الحيادية الصادرة عن المحكمة تقدم أكثر التفسيرات حجياً فيما يتعلق بمبادئ النظام القانوني الدولي. ومع أن الدول الأعضاء تتشاطر التزاما راسخا بصون هذه المبادئ، فإن بعضها غير متأكد ما هي الحجج التي تستند إلى هذه المبادئ، التي يمكنها الاعتماد عليها في هذه الحالة بالذات.

وسيستفيد العديد من الدول الأعضاء من التوجيه القانوني الذي يمكن أن توفره فتوى صادرة عن محكمة العدل الدولية. فمن شأنه أن يمكنها من الحكم على هذه المسألة بشكل أدق.

وختاماً، من شأن فتوى صادرة عن محكمة العدل الدولية على نحو غير مطعون فيه وغير تخاصمي أن تسهم إلى حد كبير في تهدئة الأجواء المتوترة التي تسبب بها إعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد، وفي تجنّب حصول مزيد من التطورات السلبية في المنطقة وخارجها، وتيسير بذل الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة بين جميع الأطراف المعنية.

فعبّر اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، تكفل الجمعية العامة تحويل مسألة كوسوفو إلى رمز للعزم المتحد فيما يتعلق بتقيد المجتمع الدولي بسيادة القانون.